

صريح في تصحيح ما صرح به في الهداية من استحباب الاستراحة بين الخامسة
والوتر وقال الزيلعي وهو اى اجلوس بعد كل اربعة بقدرها مستحب
قال في النهرو وهو ظاهر في نديها على راس الخامسة لكن قال في الخلاصة
اكثر هو على عدم الاستحباب وهو الصحيح او بما ذكرناه يستفاد
ان الصحيح قد اختلف ثم على القول بعدم الاستحباب هل تكلم
ظاهر ما ياتي من الاستراحة على خمس تروحيات تكلم عند الجهور
نعم لانه الذروحة اسم الاربع لما في البداية يصلى هم اسامهم خمس تروحيات
كل تروحة بتسليمتين لكن نقل في العرسا ذكره المؤلف بقوله
والاستراحة اى عن الكاف وقال بدل تروحيات تسليمات فان كانت
تروحيات محرفة في عبارة المؤلف عن تسليمات فلا دليل على الكراهة
قوله ويوتر جماعة في رمضان للجماع عليه اى اجماع المسلمين
وقيل الوتر في بيته اى قال الملا على في شرح النفاية ثم بعد عدم كراهة
الجماعة في رمضان اختلفوا في الأفضل فقال قاضى خان الصحيح
ان الجماعة افضل وقال ابو على النسفى ان علمنا اختيارا وان يوتر
في رمضان في منزله ولا يوتر جماعة وتماسه فيه وفي النهرو اختلف
فيما هو الأفضل فغ الحانية الصحيح ان الجماعة افضل وفي شرح
وغير المختار ان الأفراد في المنزل افضل وزحم في عمد الغرائب
بما في المهيبة اختيار ابو على النسفى انه بالجماعة احب واختار
علمنا انه في المنزل احب وهكذا في الذخيرة وهذا يمتحن اى
المذهب خلاف ما في الحانية وان ترجم من لا اختيار في المذهب اى
قوله و اشار بقوله فقط الى انه لا يجوز الوتر جماعة في غير رمضان

لهم

لانه نقل من وجه والجماعة في النقل في غير رمضان مكرهة قاله الملا
على وقال كشمخى لا يجوز الوتر جماعة في غير رمضان على سبيل المقصد
لانه لو صلى انسان الوتر خارج رمضان فافتدى به اخر فانه يقع كسائر
السنن وكسوطعات انتهى **باب ادراك الفريضة قوله** فاقبم
النظر بالامام اراد بالاقامة شروع الامام في موضع هو فيه لا اقامة
المؤذن لانه لا يقطع صلاته اذا اقام المؤذن وان لم يقيد بالسجد بل
ينهار كعتين كما في غايبة البيان وغيرها ولو اتمت في المسجد وهو في
البيت او كان في مسجد فاقبم في مسجد اخر لا يقطعها مطلقا كما
ذكره الشارح وغيره كذا في البحر **قوله** يتم شفعا ويقبم لان الاصل
ان تقض لعبادة فصدا بلوغه حراره لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ولا تقصروا
الى الكسوة خصوصا اذا كانت فرضا وان التقصير للكمال الجمال المعنى
فيجوز كمنقص المسجد للاصلاح وكمنقص الظهر للجمعة وللجماعة منزلة على
الصلاة منفردا بالمحدث فجاز تقصير كصلاة منفردا احراز الجماعة ولكن
هذا اذا لم يثبت شبهة الفراغ عن صلاة منفردا فان ثبت شبهة لا
يقضها لان العبادة بعد ما فرغ منها لا تقبل البطالون الا بالردة
كذا في البحر **قوله** ويقبم بالامام احراز الفضيلة لجماعة قال في
النهر وفيه ايماء الى انه لو تعدرا قتلته كما اذا كان يصلى فظهر قضاء
فاثبت للزاد لا يقطع كما في الخلاصة وبه عرف انه اراد بالظهور انه
وعلم ما ذكرنا ان القطع للبطال لا يجوز الا لعارض كان نذرت دابة
او فارقت رها او خاف ضياع درهم من ماله وعند ما لو كان في نافذة
تجني جنازة وخاف فوتها لولم يقطعها فانه يقطعها لانها قضاءها